الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

فرع: علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

إعداد الطلبين:

- بليل الحسين
- نايلي المسعود

تحت عنوان:

دور هيئات الدعم الحكومي في تمويل المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة

دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)

مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في قسم علوم التسيير

لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
عيسى قروش	أستاذ محاضر – أ–	محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
عبد الحميد برحومة	أستاذ التعليم العالي	محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
نادية تاهمي	أستاذ محاضر	محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2021-2022

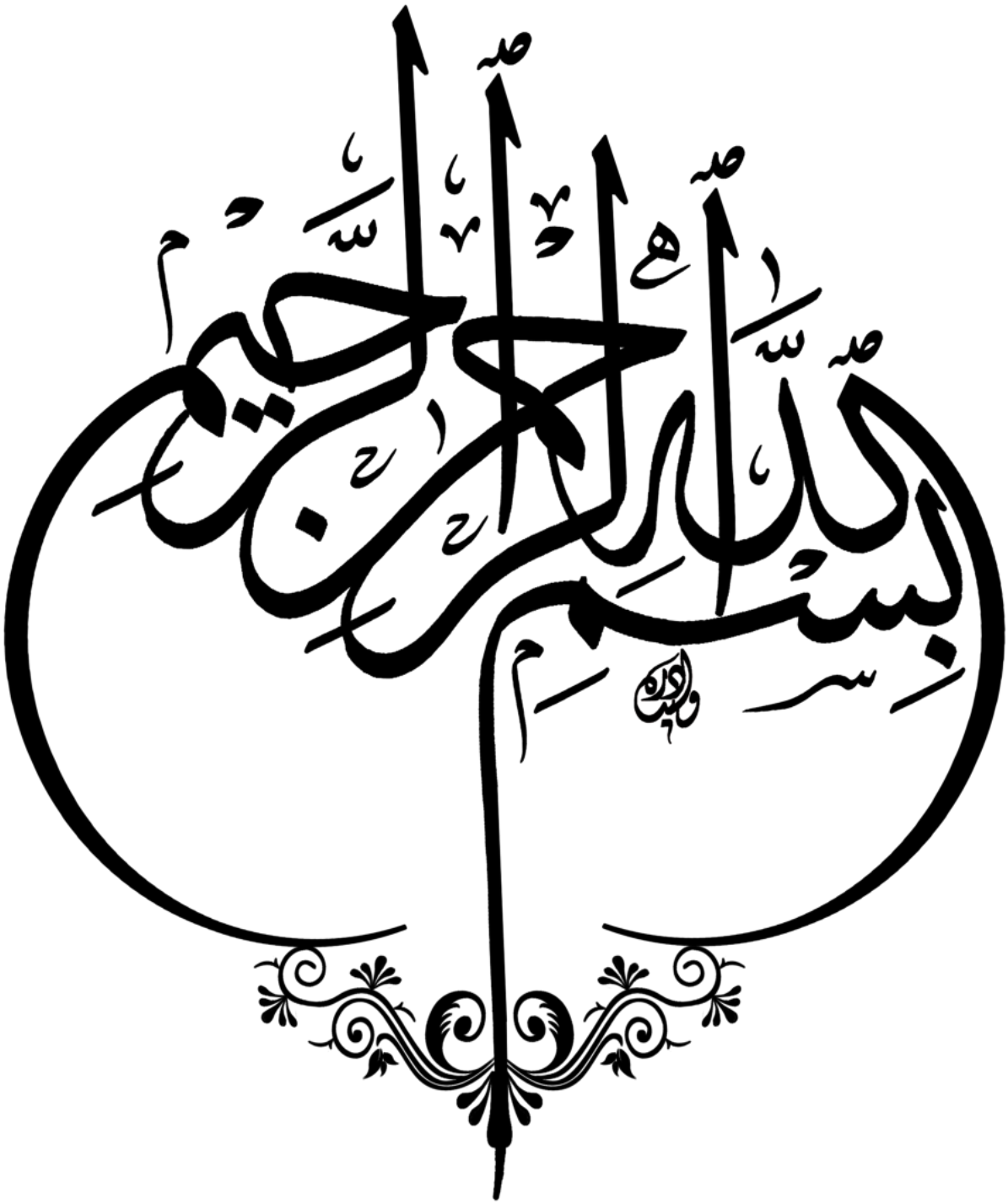
بسم الله الرحمن الرحيم

تشكرات

قال تعالى :﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾

يقول صلى الله عليه وسلم من لم يشكر الناس لم يشكر الله

قبل كل شيء الحمد لله الذي وفقنا أنا وزميلي في انجاز هذا العمل والشكر لله الذي أهدانا الصبر والصحة والعقل لإتمام هذا العمل المتواضع، كما نتقدم بالشكر الخالص إلى كل أساتذة الذين رافقونا خلال المسار الدراسي ونخص بالذكر الأستاذ المشرف:

برحومة عبد الحميد

على نصائحه وتوجيهاته القيمة، كما نتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة، الأستاذ **عيسى قروش** والأستاذة **نادية تاهمي** وإلى كل موظفي الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع ولاية المسيلة

كما نتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد، أخيرا وليس آخرا نشكر كل من ساهم معنا ولو بكلمة طيبة ونعتذر لمن فاتنا ذكره ولم نتمكن في هذا المقام من شكره سائلين الله تعالى التوفيق والسداد.

دعاء

اللهم يا من احتويت خلقك بلطفك العظيم، اللهم ارزقنا خير الأقدار وجميل القدر، اقذف بقلبي رجائك ولا تجعل رجائي في أحد سواك، اللهم وفقني في تعليمي وما أحلم أن أصبو إليه وبلغني إتمام دراستي وانفعني بها واجعلني نافعاً لعبادك المخلصين يا كريم.

إهداء

باسم من سبب الأسباب وفتح الأبواب وخلق آدم من تراب وجعل طاعة الوالدين بعد رضاه أهدي هذا العمل إلى أمي

□الغالية وأبي رفيق دربي حفظهما الله

□وإلى كل أفراد العائلة صغيرها وكبيرها

□الى زميلي في هذا العمل

□

□الحسين

□

إهداء

لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك " الله جل جلاله".

اهدي ثمرة جهدي إلى من جعلت الجنة تحت قدميها، إلى من أشرقت الشمس بين يديها، إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أمي الحنونةأطال الله في عمرها .

إلى من علمني أن الحياة جهد وأن القناعة زاد وأن الصبر سلاح إلى أعز ما أملك في الوجود أبي الغاليأطال الله في عمره .

المسعود

قائمة الفهارس

فهرس المحتويات

مقدمة:.....أ-هـ

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لهيئات الدعم والمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة

تمهيد: 7

المبحث الأول: مدخل لهيئات الدعم الحكومي 8

المطلب الأول: التعريف بهيئات الدعم الحكومي 8

سنستعرض في هذا المطلب مختلف الهيئات الحكومية الداعمة للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة، وأهمها:.....8

المطلب الثاني: أشكال الدعم الحكومي وإهدافه 12

المبحث الثاني: ماهية المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة 15

المطلب الأول: معايير تحديد المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة.....15

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة 19

المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية. 20

والاجتماعية. 20

خلاصة الفصل:.....26

الفصل الثاني

مساهمة وكالة دعم وتنمية القاولاتية بالمسيلة في تمويل المؤسسات **المصغرة**

خلال الفترة: (2012-2020)

تمهيد: 30

المبحث الأول: التعريف بوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالمسيلة 31
المطلب الثاني: الطابع القانوني للوكالة 33
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالمسيلة 36
المبحث الثاني: مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالمسيلة في تمويل المؤسسات المصغرة خلال الفترة (2012-2020). 40
المطلب الأول: خطوات التمويل..... 40
المطلب الثاني: المؤسسات المصغرة المحدثة والممولة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالمسيلة خلال الفترة: 2012-2020..... 47
المطلب الثالث: تمويل المؤسسات المصغرة خلال الفترة: 2012-2020 49
خلاصة الفصل:..... 52
خاتمة 54
قائمة المراجع..... 59

فهرس الأشكال

الشكل رقم 01: أشكال الدعم الحكومي في الجزائر 13
الشكل رقم (02): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاع غير الرسمي في..... 21
الشكل رقم (03): مخطط الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية المسيلة37

فهرس الجداول

جدول رقم(01)تصنيف المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في دول الاتحاد الأوربي.18
الجدول رقم (02): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل لبعض البلدان ... 22
الجدول رقم (03): مساهمة المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة 24
الجدول رقم (04): توزيع عدد المشاريع المصغرة خلال الفترة 2012-2020..... 48
الجدول رقم (05): توزيع عدد المشاريع المصغرة حسب الجنس خلال الفترة 2012-2020
.....48
الجدول رقم (06): توزيع عدد المؤسسات المصغرة حسب المستوى الثقافي خلال الفترة
2012-2020 50
الجدول رقم (07): توزيع عدد المؤسسات المصغرة حسب نوعية التمويل خلال الفترة 51
الجدول رقم (08): توزيع المؤسسات المصغرة حسب قطاع النشاط خلال الفترة..... 52

مقدمة

مقدمة:

يعتبر قطاع المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة وكيفية دعمها وتمويلها الشغل الشاغل للكثير من الحكومات والمنظمات الاقتصادية نظرا لأهميتها البالغة في معظم دول العالم المتقدمة منها أو النامية واحتلالها مكانة مهمة وحيوية في تفعيل وتنشيط الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال قدرتها على توفير فرص عمل وتحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني وكذا مساهمتها في زيادة الناتج الداخلي الخام وترقية الصادرات، إضافة إلى أنها تعمل على الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية وغيرها، مما يعكس دورها في المساهمة في التنمية الاقتصادية ودعم الاقتصاد الوطن.

وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة التي تلعبها هذه المؤسسات والدور الفعال في تجسيده إلا أن أهم المشاكل التي يعانيها أصحاب هذه المؤسسات تتعلق بالحصول على مصادر الدعم والتمويل، وهذا ما دفع بالجزائر كغيرها من الدول إعطاء اهتمام واسع لهذا القطاع من خلال توفير ظروف مناسبة ومساعدة للعمل على أداء دورها في أحسن الظروف.

إن موضوع دعم وتمويل المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة يلقى اهتماما كبيرا وواسعا سواء على المستويين الدولي والمحلي، فالجزائر كغيرها من الدول سارعت إلى تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية في عدة محطات منذ الاستقلال، وذلك بحل المشكلات التمويلية وضبط النشاط الاقتصادي من خلال إقامة أجهزة حكومية وهيئات دعم وتمويل ومرافقة هذه المؤسسات.

1- الإشكالية

بناء على ما تقدم يمكننا طرح الإشكالية الأساسية لموضوعنا كما يلي:

ما دور هيئات الدعم الحكومي في تمويل المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة بالجزائر؟

وحتى نستطيع الإجابة على الإشكالية الرئيسية سنحاول تجزئتها إلى عدة تساؤلات فرعية

تتمثل أساسا في:

ا- ما أهمية تمويل المؤسسات المصغرة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

ب- ما دور هيئات الدعم في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

ج- ما مدى مساهمة وكالة دعم وتنمية المقاولاتية بالمسيلة في تمويل المؤسسات المصغرة خلال الفترة 2012-2020؟

2- الفرضيات

بناء على ما سبق ومن أجل تأكيد أو نفي التساؤلات المطروحة، يمكن الاعتماد في هذه الدراسة على الفرضيات التالية:

أ-يعتبر قطاع المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة من المحركات الرئيسية لعجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر، وتمويلها ضمان لنجاحها.

ب-الهيئات الداعمة والممولة للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة لها دور فعال في استمراريتها وبقائها.

ج-تساهم الوكالة الوطنية لدعم تنمية المقاولاتية في المسيلة في مرافقة المؤسسات المصغرة وتوفير عدة أشكال تمويلية لها خاصة خلال الفترة 2012-2020.

3- أسباب اختيار الموضوع

إن اختيار مثل هذا الموضوع لم يأتي عن طريق الصدفة، انما جاء بناء على عدة أسباب منها الذاتية ومنها الموضوعية والتي يمكننا أن نلخصها في النقاط التالية :

أ-**الأسباب الذاتية:**

- الميل الشخصي لدراسة كل ما يتعلق بالمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة؛
- الرغبة في فهم الموضوع أكثر، خاصة ما تعلق بالجانب التطبيقي؛
- الرغبة في إنشاء مؤسسة مصغرة بعد التخرج.

ب- الأسباب الموضوعية:

-الموضوع يندرج ضمن تخصصنا (إدارة مالية؛

- محاولة معرفة الآليات الداعمة للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة والكيفية التي يتم من خلالها تمويل هذه المؤسسات.

4-أهمية الدراسة:

ترتبط أهمية الدراسة بأهمية المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد وكون الاقتصاد الجزائري بحاجة ماسة له كداعم لرفع الإنتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي، وبالتالي معرفة دور الهيئات الداعمة لها في تمويلها والتخفيف من مشاكلها.

كما تستمد هذه الدراسة أهميتها من كون أن السلطات تعمل اليوم على إدماج هذا القطاع بصفة أكثر وضوحا وشفافية في التنمية الاقتصادية من خلال التدابير التي اتخذت في صالح القطاع الخاص.

5- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

أ- التعرف على الإطار العام للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة؛

ب-الاطلاع على أهم الإجراءات المتخذة في الجزائر في سبيل دعم المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة؛

ج-التعرف على مصادر تمويل هذه المؤسسات واحتياجاتها والمشاكل التي تعاني منها؛

د-محاولة فهم سلوك المؤسسات اتجاه هيئات التمويل المختلفة؛

هـ-إبراز الأدوار التي يمكن أن تلعبها المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب عمل، وكذا امتصاص اليد العاملة العاطلة عن العمل.

6-حدود الدراسة

لقد اخترنا كحدود مكانية قطاع المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة والهيئات الداعمة لها التي تنشط على المستوى الوطني، أما بخصوص دراسة الحالة فقمنا بها على مستوى وكالة دعم وتنمية المقاولاتية بولاية المسيلة، أما الحدود الزمنية لدراستنا كانت خلال السداسي الثاني من السنة الدراسية 2022/2021.

7- الدراسات السابقة:

لقد اطلعنا على العديد من المواضيع المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والهيئات الداعمة لها، ولقد استفدنا من بعض الدراسات السابقة التي قمنا بترتيبها على أساس الزمن تصاعديا والتي يمكن ذكرها في ما يلي:

أ-دراسة عمران عبد الحكيم، (2007)، بعنوان "**إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة**"، جامعة المسيلة، مذكرة ماجستير، وهدفت الدراسة إلى إبراز الأهمية الإستراتيجية لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإجراءات دعم هذه المؤسسات في الجزائر وتبيان أهمية البنوك ودورها في تمويل المؤسسات

ب- دراسة العايب ياسين (2011) بعنوان،"**إشكالية تمويل المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، حيث هدفت الدراسة إلى البحث عن العوامل المحددة للتمويل من مختلف مصادر التمويل وإشكالية عدم قدرة هذه المؤسسات على الدخول إلى السوق المالي .

ج-دراسة حبيبة فرحاتي (2013) والتي جاءت بعنوان،"**دور هياكل الدعم المالي في تحسين أساليب التمويل- دراسة حالة الجزائر (2001-2011)**"، وهدفت الدراسة للتعرف على مصادر التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاطلاع على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والإجراءات التي قامت بها الدولة في سبيل دعمها وتمويلها.

8- منهج البحث والأدوات المستخدمة

من اجل الوصول إلى إجابات مقنعة وسليمة للتساؤلات المطروحة، حاولنا إتباع المنهج الوصفي، أما الدراسة الميدانية فقد اعتمدنا فيها على أسلوب دراسة الحالة .

9- صعوبات الدراسة

من بين الصعوبات التي واجهتنا أثناء القيام بالدراسة الميدانية الآتي:

أ- صعوبة الحصول على معلومات من طرف الوكالة محل الدراسة.

ب- تباين الإحصائيات الوطنية المتعلقة بالفترة الممتدة من 2012-2020.

عاشرا: تقسيمات الدراسة:

للإلمام بالجوانب المختلفة للموضوع تم تقسيم الدراسة إلى فصلين:

الفصل الأول: والذي يحمل عنوان الإطار النظري لهيئات الدعم الحكومي والمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة،حيث يتم تناولي مبحثه الأول مدخل لهيئات الدعم الحكومي، أما المبحث الثاني فيتطرق لماهية المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة.

أما الفصل الثاني: خصص لدور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في تمويل المؤسسات المصغرة – دراسة حالة وكالة دعم وتنمية المقاولاتية بالمسيلة للفترة (2012-2020)

ويتناول في مبحثه الأول تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، أما المبحث الثاني فسيتطرق إلى امساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالمسيلة في تمويل المؤسسات المصغرة خلال الفترة (2012-2020).

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لهيئات الدعم والمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

تعتبر هيئات الدعم الحكومي ومؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة من اهم العناصر الرئيسية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع دول العالم، حيث أنها تستحوذ على النسبة الأعلى من بين جميع أنواع المشاريع الاقتصادية، وفي هذا الفصل سيتم التعرف على ماهية هيئات الدعم الحكومي والمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الجزائر من حيث التعريف والأهمية في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تقسيم الفصل إلى مبحثين أساسيين وهما:

المبحث 01: مدخل لهيئات الدعم الحكومي.

المبحث 02: ماهية المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: مدخل لهيئات الدعم الحكومي

يستعرض هذا المحور أهم المبادرات التي أطلقتها الدولة في دعم وترقية واستدامة قطاع المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة من حيث التمويل أو تقديم الدعم ومساندة البرامج الوطنية.

المطلب الأول: التعريف بهيئات الدعم الحكومي

سنستعرض في هذا المطلب مختلف الهيئات الحكومية الداعمة للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة، وأهمها:

1-وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية:

في إطار تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنشأت الجزائر فيسنة1991وزارة منتدبة مكلفة بهذا النوع من المؤسسات، لتتحول إلى وزارة بموج المرسوم رقم: 94/211 المؤرخ في 18 جويلية 1994، لتوسيع صلاحيات هذه الوزارة بموجب المرسوم التنفيذي رقم:190/19 المؤرخ في11جويلية 2000، وبموجب التعديل الحكومي المقرر بتاريخ 28 ماي 2010 تم إنشاء وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، لتدعم وترافق إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسط.

2-الصندوق الوطني للاستثمار:

تم تأسيس الصندوق الوطني للاستثمار على مستوى كل ولاية بموجب أحكام المادة 100 من قانون المالية لسنة 2009 بغلاف مالي يقدر بمليار دينار جزائري لكل ولاية، يهدف إلى تدعيم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها من خلال تمويل البنوك لرأسمال المؤسسات المشاركة في رأسمال المؤسسة في حدود 50 مليون دينار وهو ما يمثل 49% من رأسمال المؤسسة .

ومن أهداف هذا الصندوق نذكر:

- المساهمة في رأسمال المؤسسة (التمويل المشترك)؛
- منح قوض طويلة المدى وبشروط تتماشى ونمط المشاريع الممولة؛
- دعم عمليات تطهير المؤسسات وتكييفها مع المتطلبات الجديدة .

3-صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .FGAR

صندوق ضمان القروض هو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم/ 02/ 373 مؤرخ في: 11 نوفمبر2012، يهدف إلى ضمان القروض الضرورية للاستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تنجزها وفقا لما هو محدد في القانون التوجيهي لترقية هذا القطاع.

ويتولى هذا الصندوق مجموعة من المهام التالي:

- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في إنشاء المؤسسات أو تحديد تجهيزات أو التوسع في النشاط؛
- ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات الدولية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ضمان الاستشارة والمساعد التقنية لقائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمان الصندوق؛
- ضمان متابعة المخاطر الناجمة عن ضمان الصندوق، وتسليم شهادات الضمان الخاصة بكل صيغ التمويلية؛
- إعداد اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

-القيام بكل عمل يهدف إلى المصادقة على التدابير المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيمها في إطار ضمان الاستثمارات، حيث يحل الصندوق محل البنوك والمؤسسات المالية، فيما يخص آجال تسديد المستحقات، وفي حدود تغطية المخاطر طبقا للتشريع المعمول به .

4- الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (ANDI):

نظرا لبعض الصعوبات التي تتعرض أصحاب المشاريع الاستثمارية، ومن أجل تجاوزها ومحاولة استقطاب وتوطين الاستثمارات الوطنية فقد أنشأت الدولة الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات سنة2001بموجب المرسوم رقم: 01/03 المتعلق بتنمية الاستثمار، وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المال، وقد أوكلت إلى الوكالة المهام التالية :

-ضمان ترقية وتنمية ومتابعة الاستثمارات؛

-استقبال وإعلام ومساعدة المستثمرين المحليين والأجانب؛

-تسهيلا لإجراءات المتعلقة بإقامة المشاريع من خدمات الشباك الموحد الذي يضم جميع المصالح الإدارية ذات العلاقة بالاستثمار؛

-منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمار؛

-تسيير صندوق دعم الاستثمارات؛

-ضمان التزام المستثمرين بدفاتر الشروط المتعلقة بالاستثمار.

5-الصندوق الوطني للتأمين على البطالة(CNAC):

يساهم هذا الصندوق في خلق وترقية النشاطات الخالقة للثروة والتي يراد إقامتها من قبل البطالين الذين تمتد أعمارهم بين 35— 50 سنة والراغبين في خلق مشاريع متوسطة وصغيرة ومصغره،

وقد أنشئ هذا الصندوق وفق المرسوم التنفيذي 01 -04 المؤرخ في 06 جويلية1994

6- الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (وكالة دعم تشغيل الشباب (ANSEJ) سابقا):

أنشئت الوكالة بموجب المرسوم الرئاسي رقم: 96/234 المؤرخ في 02 جويلية 1996، وهي مكلفة بتشجيع ودعم والمرافقة على إنشاء المؤسسات بالنسبة للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر 19—35 سنة

وتقوم الوكالة الوطنية طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 96/296 بالمهام التالية:

- تشجع كل التدابير المساعدة على ترقية تشغيل الشباب من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف؛

- إتاحة المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية لأصحاب المشاريع لممارسة نشاطاتهم؛

- تقديم المعلومات للشباب ذوي المشاريع في مختلف المجالات الاقتصادية، تقنية، تنظيمية وتشريعية؛

- تقوم بمرافقة أصحاب المشاريع خلال مرحلتي إنشاء والتوسع؛

- تتابع الاستثمارات التي ينجزها أصحاب المشاريع في إطار احترامهم لبنود دفتر الشروط؛

- تقوم بتسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب منها الإعانات، التخفيضات فينسب الفوائد؛

7-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM):

أنشئت هذه الوكالة في جانفي2004وقد أوكلت لها المهام التالية:

-تسيير آليات منح القرض المصغر؛

-تقديم خدمات استشارية ومتابعة نشاط المستفيدين من القروض المصغرة؛

- توضيح مختلف الامتيازات الأخرى التي يتمتع بها المستفيدين من القروض المصغرة؛

وتعمل الوكالة الوطنية للقرض المصغر على منح قروض مصغرة وفق صيغ تمويلية مختلفة،قروض لمشاريع صغيرة، أو تساهم مع البنوك في تمويل مشاريع تتطلب تمويلات أكبر.

المطلب الثاني: أشكال الدعم الحكومي وأهدافه

يتنوع الدعم الحكومي للمؤسسات ومن أهم أنواعه: الدعم المباشر (الدعم الصريح) والدعم غير مباشر (الدعم الضمني) والدعم العيني والدعم النقدي، وفي ما يلي عرض لكل منها:

1- الدعم الحكومي الصريح (المباشر):

ويقصد به الإنفاق العام الذي يتم تسجيله بصورة واضحة وصريحة، أين تندرج نفقات هذا البند كنفقات على عاتق الميزانية العامة للدولة وتكون لها تكلفة مالية مباشرة متمثلة في مخصصات دعم أسعار الغذاء الإسكان أسعار الفائدة المنخفضة دعم أسعار الكهرباء والغاز الطبيعي والمياه، وكذلك تعميم التعليم المجاني دعم فئات المعوزين والمعوقين وأصحاب الدخل الضعيف.

2- الدعم الحكومي الضمني (غير المباشر):

يمثل إيرادات عامة ضائعة لا تظهر بشكل صريح في الموازنة العامة لكنها تساهم في زيادة العجز بها، وتشمل الدعم الجبائي والدعم الذي له علاقة بالعقار ودعم أسعار المنتجات الطاقوية والوقود مثل البنزين بمختلف أنواعه والمازوت، الذي تحدد أسعارها بأدنى من قيمتها السوقية.

3- الدعم العيني:

يكون هذا الدعم عند تدخل الدولة لتخفيض أسعار بعض السلع والخدمات التي غالبا ما تكون ضرورية وأساسية لحياة الأفراد، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة الدخل الحقيقي لهم مثل الدعم الغذائي كدعم أسعار الخبز والحليب .....الخ .

رابعا: الدعم النقدي:

يتمثل الدعم النقدي في إعطاء دخول نقدية مبشرة للمستفيدين المستحقين الذين تتوفر فيهم الشروط المناسبة من أجل جعلهم أكثر قدرة على شراء السلع والخدمات المختلفة.

الشكل رقم 01: أشكال الدعم الحكومي في الجزائر

الشكل رقم 01: أشكال الدعم الحكومي في الجزائر 1

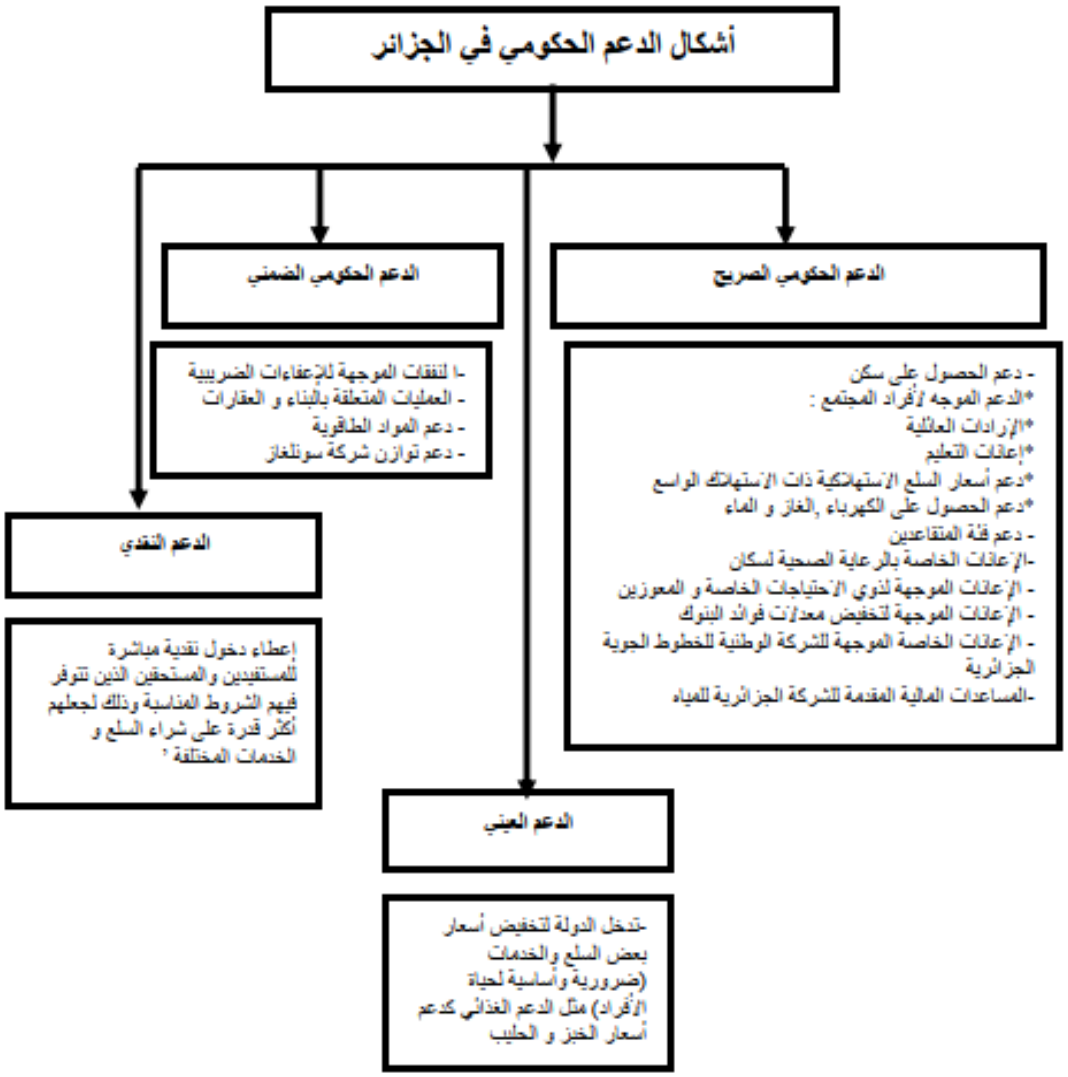

المصدر: حنصال أبو بكر **إستراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية**، رسالة دكتوراه، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، 2017، ص112.

المطلب الثالث: أهداف الدعم الحكومي

من أهم بين أهداف الدعم الحكومي ما يلي[1]:

1- حماية الفقراء ومحدودي الدخل عن طريق دعم منتجات وخدمات المعيشة اليومية كالغذاء والدواء والتعليم والنقل والصحة ...الخ

2- دعم الصناعات الوطنية من خلال تحفيز الشركات على توفير السلع والخدمات للمستهلكين بأسعار مناسبة أو مدعمة أي الأقل من الأسعار العالمية، وقد تدعم الحكومة الصناعة الوطنية لمساعدتها في منافسة مثيلتها الأجنبية وتعزيز قدرتها التنافسية التصديرية.

3-تحقيق العدالة الاجتماعية..

4- التصدي إلى خلل أني في قطاع إنتاجي تعرض لهزة فجائية أو عندما ترتفع أسعار المواد الأولية لقطاع إنتاجي حيوي تتدخل الدولة لتثبيت الأسعار وإبقائها في متناول المستهلك والمنتج على حد سواء.

5- قد يكون دافع الدعم الحكومي سياسي، ففي حال وقوع أزمة سياسية لإشاعة جو من الطمأنينة وتصريف حالة الاحتقان القائمة وهو ما يعتبر بعض الاقتصاديين "شراء للسلم الاجتماعي

وفي الحقيقة أن الدعم الحكومي ليس هدفا لذاته وإنما هو آلية لحفظ التوازنات الاجتماعية كمدخل أولي لتقليص الفوارق في الدخل بما يمكن الانتعاش الاقتصادي الشامل وتقارب مستويات الدخل لدى أغلب الفئات الاجتماعية المتوسطة وقليلة الدخل.

[1]-سارة أحمد الشمري، سارة محمد الدخيل، **أثر الأنفاق الحكومي على نمو المملكة العربية السعودية خلال فترة 1985-2017**، المجلة الالكترونية الشاملة، متعددة الاختصاصات، عدد11، ماي2019، ص4-5.

المبحث الثاني: ماهية المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة

تحظى المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة بأهمية كبيرة من طرف مخططي السياسات الاقتصادية في مختلف البلدان لما لها من أهمية بالغة في تنمية الاقتصاديات الوطنية، وسوف يتم في هذا المبحث التطرق إلى مختلف التعاريف التي تناولت مفهوم هذه المؤسسات، وكذا أهميتها في مختلف الاقتصاديات.

المطلب الأول: معايير تحديد المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة

تعتمد الدول على مجموعة من المعايير في تحديد مفهوم المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة منها ما هي كمية ومنها ما هي نوعية، وتتباين نتيجة لوجود مجموعة من العوامل تتحكم في تحديد مفهوم موحد لهذه الأخيرة ونذكر منها[1]:

1- اختلاف درجة النمو الاقتصادي:

إن التفاوت في درجة النمو يقسم العالم إلى مجموعات متباينة، أهمها الدول المتقدمة والدول النامية، وينعكس هذا التفاوت على مستوى التكنولوجيا المستخدمة في كل دولة وأيضا وزن الهياكل الاقتصادية، فالمؤسسة المصغرة والصغيرة والمتوسطة في أي بلد متقدم كاليابان والولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال، قد ينظر إليها على أنها مؤسسة كبيرة في دولة نامية كالجزائر بسبب اختلاف درجة النمو والتطور التكنولوجي ما بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان من جهة والجزائر من جهة أخرى.

2- اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي:

يمكن تصنيف المؤسسات الاقتصادية حسب النشاطات الاقتصادية إلى صناعية، تجارية،

---

[1]-عبدالله بن لوناس وآخرون، **تكامل اليات التشغيل مع المؤسسات ص و م لتحقيق التنمية في الجزائر**، مجمل مداخلات الملتقى الوطني الأول، جامعة بومرداس، 18 -19 ماي 2011 ص642

زارعيه وخدمية، ومنه تختلف أيضا تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قطاع إلى أخر لاختلاف الحاجة إلى العمالة ورأس المال، فالمؤسسات الصناعية تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة لإقامة استثماراتها أو التوسع فيها، وتحتاج إلي يد عاملة كثيرة مؤهلة ومتخصصة، الأمر الذي قد لا يطرح في المؤسسات التجارية والخدماتية بنفس الدرجة[1].

3- اختلاف فروع النشاط الاقتصادي:

يختلف النشاط الاقتصادي وتتنوع فروعه، فالنشاط التجاري ينقسم إلى تجارة بالتجزئة وتجارة بالجملة،وعلى مستوى الامتداد ينقسم إلى تجارة خارجية وتجارة داخلية، والنشاط الصناعي بدوره ينقسم إلى فروع عدة منها الصناعات الاستخراجية، الغذائية، التحويلية، الكيميائية والتعدينية... الخ، وتختلف كل مؤسسة حسب النشاط المنتمية إليه أو أحد فروعه وذلك بسبب تعداد اليد العاملة ورأس المال الموجه للاستثمار، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في مجال الصناعة التعدينية قد تكون كبيرة في مجال الصناعة الغذائية أو في مجال التجارة [2].

4-العوامل السياسية:

تتمثل في مدى اهتمام الدولة بقطاع المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة وتقديم المساعدات له وتذليل الصعوبات التي تعترض طريقه من أجل دعمه وتوجيهه وترقيته، وعلى ضوء العامل السياسي يمكن تحديد التعريف وتبيان حدوده والتمييز بين المؤسسات حسب رؤية واضعي السياسات والاستراتيجيات التنموية والمهتمين بهذا القطاع[3].

---

[1]-رقاني رابح، **أبعاد واتجاهات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2014.، **ص7**.

[2]-رابح خوني وحساني رقية، **افاق تمويل و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، بحوث الأعمال الدورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، الجزائر 2004، ص 894.

[3]-حميدي يوسف، **مستقبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل العولمة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 2008 ص 66.

5- العوامل التقنية:

يتلخص العامل التقني في مستوى الاندماج بين المؤسسات، فحيثما تكون هذه الأخيرة أكثر اندماجا يؤدي هذا إلى توحد عملية الإنتاج وتمركزها، وبالتالي يتجه حجم المؤسسات إلى الكبر ،بينما عندما تكون العملية الإنتاجية مجزئة وموزعة إلى عدد كبير من المؤسسات يؤدي ذلك إلى ظهور عدة مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

المطلب الثاني: مفهوم المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة

سيتم في هذا المطلب عرض أهم التعاريف التي تبنتها بعض الدول والهيئات في تعريف المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة:

1- البنك الدولي:

يميز البنك الدولي عن طريق فرعه كمؤسسة دولية للتمويل ما بين ثلاثة أنواع من المؤسسات وهي[1]:

أ- المؤسسة المصغرة: وشروطها أن يكون عدد موظفيها أقل من 10وإجمالي أصولها أقل من100.0000دولار أمريكي ونفس الشرط تنطبق على حجم المبيعات السنوية.

ب-المؤسسة الصغيرة:وهي التي تظم أقل من 50 موظفاُ وتبلغ أصولها أقل من 3 مليون دولار أمريكي وكذلك الحال بالنسبة لحجم المبيعات السنوية.

ج-المؤسسة المتوسطة:ويبلغ عدد موظفيها أقل من 300 موظف أما أصولها فهي أقل من 15مليون دولار أمريكي ونفس الشيء ينطبق على حجم المبيعات السنوية.

[1]-لخلفي عثمان، **واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005، ص 11

2-تعريف الاتحاد الأوربي:

اتفقت دول الاتحاد الأوربي على تعريف للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة، وهذا ما تم تقريره في القانون124- الجريدة الرسمية الخاصة بالاتحاد الأوربي الصادرة بتاريخ2003/05/06 والذي يقوم بتصنيف المؤسسات كما هو موضح بالجدول التالي:

الجدول رقم(01):تصنيف المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في دول الاتحاد الأوربي

نوع المؤسسة	عدد الموظفين الأقصى	الحد الأقصى لرقم الإعمال	الحد الأقصى للموازنة
مصغرة	9	02 مليون أورو	02 مليون أورو
صغيرة	49	10 مليون أورو	10 مليون أورو
متوسطة	249	50 مليون أورو	43 مليون ا أورو

المصدر: وسيلة سعود، حوكمة المؤسسات كأداة لرفع اداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه (غ منشورة) ، قسم علوم التسيير كلية الاقتصاد ، جامعة المسيلة ، 2016، ص 69 .

3-تعريف القانون التوجيهي الجزائري:

تعرف المادة 05 من القانون التوجيهي للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة الصادر بالجريدة الرسمية العدد 02 الصادر بتاريخ 2017/01/11 المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/ أو الخدمات:

أ-تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين خمسين (50) الى مائتين وخمسين (250) شخصا، ورقم أعماله السنوي ما بين أربعمائة (400)مليون دينار جزائري إلى(04)

ملايير دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية مابين مائتي (200)مليون دينار جزائري الى مليار (01)جزائري.

ب-تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل مابين عشرة (10) إلى تسعة وأربعين(49) شخصا, ورقم إعماله السنوي لا يتجاوز أربعمائة (400) مليون دينار جزائري, أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز مائتي (200)مليون دينار جزائري.

ج-تعرف المؤسسة المصغرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين (01) إلى (09) أشخاص ورقم إعماله السنوي اقل من أربعين (40) مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز عشرين مليون دينار جزائري.

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة

تتسم المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة بمجموعة من السمات تميزها عن غيرها من المؤسسات الكبرى نذكر منها:

1-تتميز المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة بقلة عدد العاملين بها ومحلية النشاط، وهذا ما يؤدي إلى وجود نوع من الألفة والمودة والعلاقة الطيبة بين المؤسسة والعملاء، مما يجعل تقديم السلعة أو الخدمة يتم فيجو يسوده نوع من الصداقة والمودة[1].

2-إن اعتماد المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة على التقنية البسيطة يتيح لها المرونة في العمل وتخفيض التكاليف غير المباشرة، مما يساعدها على التكييف السريع مع مستجدات السوق[2].

---

[1]- ناصر سليمان ومحسن عواطف، **الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل**، معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، فيفري 2011، ص 5.

[2]- عبد القادر محمد، سعود فياض الفياض، **الصناعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية: الدور والمعوقات**، مجالات التعاون الصناعي، العدد60، الدوحة، 1992، ص14.

3- تعتمد أغلب هذه المؤسسات على المواد الأولية الخام المحلية، مما يجنبها مخاطر تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على نتائجها المالية.

4-توفرها على نظام معلومات داخلي يتميز بقلة التعقيد، وهو ما يسمح بالانتشار السريع صعودا أو نزولا بين إدارة المؤسسة وعمالها. أما خارجيا فنظام المعلومات يتميز بدوره بالبساطة نتيجة قرب السوق جغرافيا ونفسيا، وهي في مثل هذه الأحيان قليلة الحاجة إلى اللجوء إلى دراسة السوق المعقدة لأن التحولات على مستوى السوق الداخلي يمكن رصدها بسهولة من قبل المسيرين[1].

5-إعادة إدماج العمال المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية، أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة، وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة،

-يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات الأخرى.

6- تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها ومستخدميهما كما تشكل مصدر إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة.

المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

يتزايد في الآونة الأخيرة الاهتمام بالمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة على اعتبارها قاطرة للتنمية ببعديها الاقتصادي والاجتماعي،ولما تحققه هذه المؤسسات من مستويات نمو عالية

[1]- قدي عبد المجيد، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري**، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودورها في التنمية الأغواط 8 -9 أفريل 2002، ص143.

في مختلف المجالات، وكذا أسهامها في الرفع من معدلات التشغيل في مختلف القطاعات وتحقيق مستويات نمو متباينة في الناتج الوطني، وكدا المساهمة في تحسين المستوى المعيشي لمختلف فئات المجتمع.

1-مساهمة المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي:

زدت قناعة الدول النامية والمؤسسات المالية الدولية خلال السنوات الأخيرة بأهمية مساهمة المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في زيادة القيمة المضافة ودعم الصناعات الكبيرة الوطنية، وتحسين الكفاءة والابتكار والإنتاجية من خلال تعزيز المنافسة، والمساهمة في جهود تنويع الهيكل الاقتصادي، ويقدر بأن هذه المؤسسات تساهم بحوالي 33 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية، وترتفع هذه النسبة لو تم أخذ القطاع غير الرسمي في الحسبان، ويبين الشكل (2) مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج مع وبدون مساهمة القطاع غير الرسمي وفق مستويات الدخل، حيث تتراوح بين 63 في المائة في الدول الفقيرة و69 في المائة في الدول متوسطة الدخل، وحوالي 64 في الدول المتقدمة.

الشكل رقم (02): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

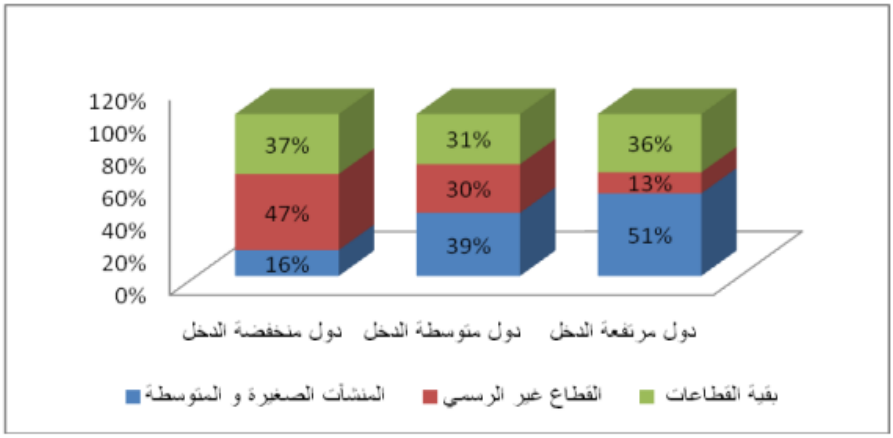

المصدر : نور الدين نوي ،محاولة تقييم المزيج التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، مقدمة لقسم علوم التسيير، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر، ص46 .

2- مساهمة المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في التشغيل:

تشير الدارسات إلى أن تكلفة خلق فرصة عمل في المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة أقل بمعدل ثلاث مرات من المؤسسات الكبيرة بشكل عام، الأمر الذي يخفف الأعباء المالية على ميزانية الدولة الموجهة لإنشاء لهذا النوع من المؤسسات، وهذا انطلاقا من خاصيتها في تكثيف عنصر العمل، وانخفاض معيار رأس المال نسبيا، بالإضافة إلى ارتباط نشاط هذه المؤسسات التي تميل أكثر إلى توظيف الأقارب والأصدقاء دون اشتراط مؤهلات علمية أو الشهادات التي تشترطها المؤسسات الكبيرة. والجدول التالي يوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل لبعض الدول:

الجدول رقم (02): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل لبعض البلدان

الدول	نسبة المؤسسات ص وم	نسبة المساهمة في التشغيل
دول منظمة التعاون الاقتصادي	99.1	61.2
شرق أسيا والمحيط الهادي	94	79.2
أمريكا اللاتينية	92.3	41.3
الدول العربية	82.7	33
الصين	99	73
الهند	95	80
كوريا الجنوبية	99.7	71
البرازيل	99.2	66.8
الشيلي	99.1	52.7

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، مقترح أولي لبرنامج تطوير دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، سبتمبر ، 2010.

3- رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي:

من الواضح أن المؤسسات الصناعية الكبيرة هي الأقدر على رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي، نظرا لارتفاع إنتاجية العامل فيها بالمقارنة بمؤسسات الصناعية المصغرة والصغيرة والمتوسطة، ونتيجة لما تتمتع به من وفورات الحجم، فضلا عن تطبيق الأساليب الإدارية الحديثة وتنظيم العمل، وجميع المزايا التي تحققها وفرات الحجم، وهي تساهم في رفع الكفاءة الإنتاجية، ومن ثم تحقيق فوائض اقتصادية كبيرة، إلا أن مثل هذا الاعتقاد يكون غير صحيح في بعض الأحيان، وذلك لأنه يتجاهل أمرا مهما وهو العلاقة بين أرس المال المستثمر للعامل والفائض الاقتصادي الذي يحققه، ومن ثم الفائض الاقتصادي الذي يتحقق للمجتمع ككل،فباستثمار مبلغ معين من رأس المال، ومع تزايد الفائض الاقتصادي الذي يحققه العامل يتزايد مع حجم المؤسسة، إلا انه إذا تم الربط بين رأس المال المستثمر والفائض الاقتصادي الذي يحققه وفق أحجام المؤسسات المختلفة،يتضح لنا أن مؤسسات الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على تعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع[1].

ومن ناحية أخرى، فان الصناعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة قادرة على تحقيق الكفاءة الإنتاجية، بمعنى انه من خلال ما تحققه من وفرة عنصر رأس المال، وهو العنصر النادر في معظم الدول النامية، فهي بذلك قادرة على استخدام الموارد النادرة بكفاءة اكبر، أو هي القادرة على استخدام الفنون الإنتاجية المناسبة التي تحقق الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج[2].

الجدول التالي يوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة لبعض البلدان:

---

[1]- صفوت عبد السلام، **اقتصاديات الصناعات**، دار النهضة العربية، 1993، القاهرة، ص45.

[2]- نفس المرجع السابق، ص 46.

الجدول رقم (03): مساهمة المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة

البلد	المساهمة في القيمة المضافة (%)
إيرلندا	28
اليونان	75
إيطاليا	72
البرتغال	73
اسبانيا	68
فرنسا	55
اليابان	49

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، مقترح أولي لبرنامج تطوير دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، سبتمبر، 2010.

4- دور المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في تحقيق التوازن الإقليمي:

تتميز المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة بانتشارها جغرافيا مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي ترتكز ببعض المدن والمناطق الصناعية، مما يمكنها من القيام بدور هام في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية هامة نذكر منها:

أ- تنويع الهيكل الصناعي:

تؤدي المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة دورا هاما في مجال تنويع الهيكل الصناعي، حيث تقوم هذه المؤسسات بدل المؤسسات الكبرى عندما يكون الطلب على أحد أو بعض المنتجات محدودا فيصبح من الضروري أن يتم الإنتاج على نطاق صغير وذلك بدلا من الاستيراد[1].

[1]- عبد المطلب عبد المجيد، **اقتصاديات تمويل المشروعات**، الدار الجماعية، مصر، 2009، ص60.

ب- توزيع الصناعة:

تؤدي المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة أيضا دورا هاما في مجال توزيع الصناعة، وذلك أن إقامة مؤسسات جديدة في المدن الكبرى أصبح أمرا غير مرغوب فيه اجتماعيا واقتصاديا، لذا فالمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة يمكنها أن تسهم في تخفيف الفوارق الإقليمية من خلال قدرتها على الانتشار وتوزيع المؤسسات في مختلف المناطق، الأمر الذي يسهل توزيع الدخل فيها والتخفيف من حدة الفقر وخلق التوازن التنموي الجهوي[1].

5-دور المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في عدالة توزيع الدخل:

تلعب المؤسسات المصغرة والصغيرة دورا هاما في عدالة توزيع الدخل وهي زاوية أخرى تحققها الصناعات الصغيرة، فنمط توزيع الدخل يحقق العدالة في توزيعه، وذلك في ظل وجود أعداد كبيرة من هذه المؤسسات المتقاربة من حيث الحجم والتي تعمل في ظروف تنافسية وتشغل أعداد كبيرة من اليد العاملة، مقارنة بنمط التوزيع السائد في عدد قليل من المؤسسات الكبيرة [2]

6- دور المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في التنويع الثقافي في الاقتصاد:

يسمح إنشاء المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة من قبل الأجانب بممارسة نشاط اقتصادي لا يستطيع منافستهم عليه محليا، حيث تتوفر لهم الفرصة للحفاظ على تراثهم وتقاليدهم وهويتهم الثقافية، لكن بمرور الزمن تبدأ الحصة السوقية في التوسع، وهو ما يحصل في أغلب المجتمعات التي تنزح إليه جماعات غريبة عليها، فتوفر لها فرص البقاء والعمل[3].

---

[1]- عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص60.

[2]-أحلام ساري نوال بوعلاق، **أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، الملتقى الوطني الأول حول: دور المؤسسات الصغيرة المتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال فترة 2000-2010، جامعة بومرداس،ماي2011، ص 18.

[3]- نفس المرجع السابق، ص18.

خلاصة الفصل:

لاحظنا من خلال هذا الفصل أنه على الرغم من الاهتمام والدعم الكبير الذي مني به قطاع الدعم الحكومي للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة من قبل الدولة، إلا أن هذا القطاع في الجزائر مازال دون المستوى المطلوب، نتيجة مجموعة من العراقيل التي تعيق عملها، لذا ينبغي على القائمين بهذا القطاع تبني سياسة واضحة المعالم، تأخذ في طياتها إصلاحات جذرية لتجاوز المشاكل والعراقيل الاقتصادية والمؤسسية التي تؤثر على هذا النوع من المؤسسات وتنقص من قدرتها على المنافسة، وهو ما يعني أن يمس هذا الإصلاح جوهر النظام القانوني والاقتصادي والإداري، لتحسين بيئة الأعمال التي تعمل فيها هذه المؤسسات باعتبارها تمثل حلقة الربط بين جميع القطاعات الاقتصادية.

الفصل الثاني

دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) في تمويل المؤسسات المصغرة

دراسة حالة وكالة دعم وتنمية المقاولاتية بالمسيلة للفترة (2012-2020).

تمهيد:

يعتبر التمويل من أبرز المشكلات والعوائق التي تعاني منها المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة نظرا لخصوصيتها، خاصة نقص الموارد المالية ورأسمال وصغر حجمها وكثافة العمالة...الخ، مما يجعلها في حاجة ماسة للتمويل الدائم والمستمر.

لهذا عمدت الدولة الجزائرية على توفير العديد من آليات وهيئات الدعم المالي والفني للقضاء على هذه الصعوبات والرفع من قدرة هذه المؤسسات على المنافسة والاستمرار والمساهمة في التنمية المحلية والوطنية، ومن بين هذه الهيئات كما كرنا في الفصل الأول من الدراسة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب .

وسيتم في هذا الفصل والذي سيشمل الجانب التطبيقي من الدراسة مختلف المؤسسات الممولة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية المسيلة وآليات التمويل خلال الفترة 2012-2020.

المبحث الأول: التعريف بوكالة دعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) (وكالة دعم تشغيل الشباب سابقا)

في إطار دعم المؤسسات المصغرة الصغيرة والمتوسطة، أنشأت الجزائر العديد من الأجهزة في سبيل النهوض بهذا القطاع ومن أسسها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANSEJ سابقا) ، وفي هذا المبحث سيتم التطرق وعرض موجز لهذه الوكالة وطابعها القانوني والهيكلي والتنظيمي

المطلب الأول: التعريف بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

في هذا المطلب سيتم إعطاء لمحة عن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والمهام الموكلة إليها، وكذا الأهداف من عملها، ثم

1- تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تحت تسمية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96/234 المؤرخ في 02 جويلية 1996 المتعلق بدعم تشغيل الشباب، وقد عرف هذا الجهاز العديد من المراسيم والقوانين التي تحدد شروط التأهيل ومستويات الدعم المالي، وكذا الامتيازات الجبائية وشبه الجبائية الممنوحة للشباب أصحاب المشاريع، كالمرسوم التنفيذي رقم 96/297 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، والذي ألغاه المرسوم التنفيذي رقم 03/290 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003، والذي بدوره عدل وتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 11/103 المؤرخ في 06 مارس 2011 والمتعلق بتحديد مستوى الإعانات المالية الممنوحة للشباب أصحاب المشاريع؛أين تم تعميم تواجد فروع للوكالة عبر جميع ولايات الوطن، وكذا إنشاء

ملحقات بمختلف الدوائر والبلديات، حيث تم إنشاء الفرع الخاص بولاية المسيلة ابتداء من شهر فيفري 1998، كما تم فتح ثلاث ملحقات بكل من المسيلة، بوسعادة ومقرة ابتداء من سنة 2009.

2- مهام وأهداف الوكالة: تقوم الوكالة بجملة من المهام والأهداف من أهمها:

أ- المهام:

- تقديم الدعم، المشورة والمرافقة للشباب حاملي المشاريع؛
- وضع تحت تصرف الشباب حاملي المشاريع كل المعلومات الاقتصادية، التقنية، القانونية، والتنظيمية المتعلقة بمشاريعهم؛
- إنشاء بنك للمشاريع (إنجاز بطاقات فنية لمختلف المشاريع)؛
- تطوير العلاقات مع مختلف شركاء الوكالة (الضرائب، البنوك...إلخ)؛
- تطوير شراكة مع مختلف القطاعات لتحديد مختلف فرص الاستثمار؛
- ضمان تكوين للشباب حاملي المشاريع؛
- تشجيع كل أشكال الإجراءات والتدابير التي من شانها تعزيز إنشاء أنشطة مقاولاتية.

ب- الأهداف:

- ضمان الظروف اللازمة لإنشاء المشاريع الصغيرة؛
- خلق النشاط والثروة؛
- خلق فرص عمل دائمة؛
- ضمان ديمومة المشاريع المنشاة في إطار الجهاز؛
- تطوير الروح المقاولاتية.

المطلب الثاني: الطابع القانوني للوكالة

يقصد بالإطار القانوني للوكالة مجموع النصوص القانونية والتنظيمية التي تحكم القوانين التأسيسية للوكالة، ولقد ظهرت أولى بوادر إنشاء هذا الجهاز ضمن الأمر في 14/ 96 المؤرخ في 1996/06/24والذي تضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1996 ضمن المادة 16 منه رقم 302 /087 والتي تنص على فتح حساب التخصيص الخاص تحت عنوان الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب. وقد تم بموجب هذه المادة خلق حساب التخصيص الخاص رقم 049/302 الذي كان تحت عنوان الصندوق الوطني لترقية التشغيل هذا الأخير الذي كان الحساب الذي منه تصرف الأموال المخصصة للمستثمرين الشباب.

1- المرسوم التنفيذي رقم 96/ 296المؤرخ في 08 /1996/09:

يتضمن هذا المرسوم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ وتحديد قانون الأساسي، كما يعتبر القانون الأساسي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والتي عرفت ضمن مادته الأولى على أنها هيئة ذات طابع خاص... توضع تحت سلطة رئيس الحكومة حسب المادة الثانية منه والمحددة للطبيعة القانونية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

إن نظام الوكالات بالجزائر يعتبر نظاما غامضا نوعا ما، وإن كان الأمر لا يستدعي منا الكثير من التعمق هنا، فإن ما يمكن ملاحظته هو أن الأهمية القصوى التي أولتها السلطات لهذا الجهاز هو الذي أملى عليها وصفها بالطبيعة الخصوصية ومن ثم وضعها تحت تصرف رئيس الحكومة وتكليف الوزير المكلف بالتشغيل بالمتابعة العملية لجميع نشاطه.

إن الهدف الرئيسي للوكالة هو دعم مجال التشغيل لفئة الشباب، وفي سنة 2001 أي بعد 4 سنوات من بداية العمل الفعلي للوكالة (والذي كان منذ السداسي الأول الثاني لسنة 1997) تنتقل وصاية الوكالة إلى وزارة التضامن الوطني، أي أن الهدف من الوكالة أصبح أسمى من هدف التشغيل فحسب بل تعدى إلى الهدف التضامني.

كما تمتع الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهو الوجه الآخر لاهتمام الدولة بهذا الجهاز، إضافة إلى تمكين الوكالة من تسيير مواردها ونفقاتها المالية وفق ما تراه مناسبا، من خلال حساب التخصيص الخاص أو من خلال صندوق ضمان المخاطر الذي تسيره أيضا الوكالة تحت رئاسة مديرها العام والذي يعتبر وفق المادة 21 من المرسوم التنفيذي 296/96 من الموظفين السامين للدولة بصفته مكلف بمهمة لدى رئيس الحكومة.

مقر المديرية العامة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هو الجزائر العاصمة (العناصر).. وبناءا على الفقرة الثانية من المادة 05 من المرسوم التنفيذي296/96فإنه يمكن للوكالة أن تحدث أي فرع جهوي أو محلي بناءا على قرار مجلسها التوجيهي، وهو ما حدث بالفعل حيث أن الجهاز توصل وخلال الشهور الأولى لميلاده إلى إنشاء 53 فرعا في كامل التراب الوطني منها أربعة فروع في الجزائر العاصمة :(الجزائر/وسط- الجزائر /غرب- الجزائر /شرق والجزائر /جنوب) وفرعين في كل من عنابة ووهران وفرع واحد في باقي الولايات الأخرى.

بالإضافة لكل ذلك، فإن المرسوم التنفيذي رقم 296/96 يتضمن مهام وأهداف الوكالة ضمن مادته 06 ثم يتطرق إلى أجهزة الوكالة وكيفية عملها إضافة إلى النظام المالي للوكالة.

2- المرسوم التنفيذي رقم 297/96 المؤرخ في 08 /1996/09:

يحدد هذا المرسوم شروط الإعانة المقدمة للشاب صاحب المشروع ومستواها، بالإضافة لشروط ومستويات الإعانة والتخفيضات والإعفاءات في حالة الاستثمار بالمناطق الخاصة،والهيكل المالي لكل مستوى في حالة التمويل الثلاثي الذي يعتبر فيه البنك العنصر الأساسي وصاحب أكبر حصة في هذا التمويل.

كما صدر أيضا ضمن الكتيب الذي حمل مجموعة النصوص التنظيمية لجهاز دعم (ANSEJ) تشغيل الشباب مجموعة من النصوص الأخرى الهامة وهي:

أ-النصوص القانونية المتضمنة للإعفاءات الجمركية والجبائية التي تمنحها الوكالة وهي النصوص التي جاءت مباشرة بعد إصدار مراسيم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وجاءت هذه النصوص تطبيقا لأحكام هذه المراسيم والتي تتمثل في:

- الأمر رقم 31/96م0 المؤرخ في 1996/12/30الذي يتضمن قانون المالية لسنة 1997؛
- الأمر رقم 02/97 المؤرخ في1997/12/31الذي يتضمن قانون المالية لسنة 1998.

ب-النص المتعلق بقائمة البلديات الواجب ترقيتها وهو القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 1991/10/09... وهذا النص هو نص سابق لإنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.لكنه يخدم الوكالة من ناحية تحديد المناطق الخاصة التي يستفيد منها الشاب المستثمر فيها من امتيازات إضافية واردة ضمن المرسوم التنفيذي رقم297/96.

3- المرسوم التنفيذي رقم 200/98 المؤرخ في 09 /1998/06

يتضمن هذا المرسوم إحداث صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح للشباب ذوي المشاريع وتحديد قانونه الأساسي، وقد جاء هذا المرسوم متأخرا نوعا ما من صدور مراسيم إنشاء وتنظيم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (حوالي عامين) لأجل حماية القروض

التي تمنحها البنوك أو المؤسسات المالية أصحاب المشاريع،وتقترب مهام الصندوق كثيرا من المهام التي كانت مسندة لصندوق ضمان النشاطات الصناعية والتجارية والحرفية المشتركة المحدث بالمرسوم التنفيذي رقم 146/90 المؤرخ في 22 /1990/05، هذا الأخير الذي لعب دورا هاما في إطار أجهزة ترقية الشغل السابقة لصدور ANSEJ ، حيث وبعد إحداث صندوق الكفالة المشتركة تم حل صندوق ضمان النشاطات وأدخل جزء من رصيده غير المستعمل (المتمثل في مبلغ اشتراكات مؤسسات القرض) ضمن الموارد التي يتشكل منها صندوق الكفالة المشتركة[1].

وحسب المرسوم التنفيذي رقم -20 329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 والذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 296 96 -المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد القانون الأساسي، ليغير تسميتها من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية **(الجريدة الرسمية، 2020)**.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي وكالة دعم وتنمية المقاولاتية بالمسيلة

1-الهيكل التنظيمي للوكالة:

يدار فرع وكالة مسيلة وفق هيكل تنظيمي متكون من عدة مصالح تنقسم يدورها إلى قسمين، القسم الإداري والقسم التقني، ويأتي على رأس هرم الهيكل التنظيمي مدبر الفرع الذي يقوم بتسيير الوكالة،والتنسيق بين المصالح داخل الوكالة من جهة، والمؤسسات الإدارية والمالية التي لها علاقة مباشرة بالوكالة من جهة أخرى، وهذا ما يوضحه في الشكل التالي:

[1]- معلومات مأخوذة من الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .

الشكل رقم (03): مخطط الهيكل التنظيمي لوكالة دعم وتنمية المقاولاتية بالمسيلة

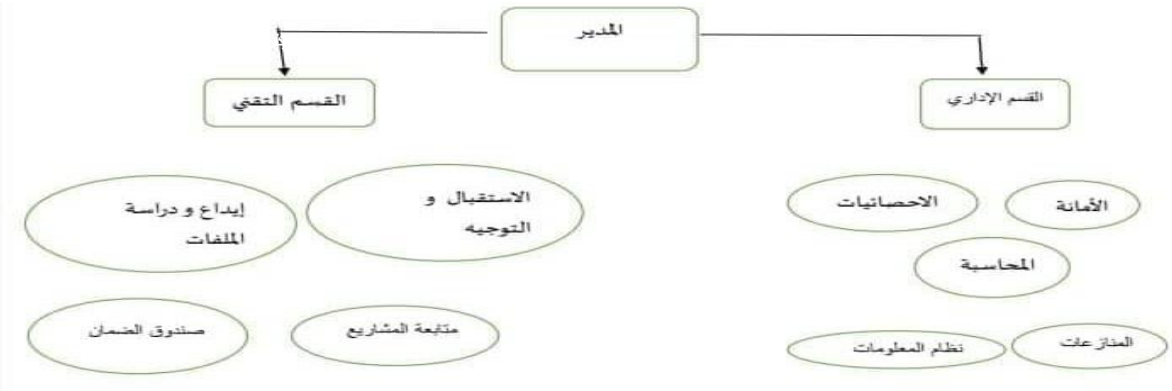

المصدر: وكال ة ANADE، مصلحة التكوين فرع المسيلة، 2022

من خلال الشكل أعلاه يلاحظ أن مدير الوكالة يقع على رأس هرم الهيكل التنظيمي فهو الذي يقوم بجميع إجراءات التسيير داخل الفرع، ومحاولة التنسيق بين مصالح الفرع داخليا ومختلف الهيئات والمؤسسات الإدارية خارجيا. والهيكل التنظيمي للفرع ينقسم إلى قسمين رئيسيين وهما:

- **القسم الإداري:** وهو يتقسم بدوره إلى خمسة مصالح (الأمانة، الإحصائيات، المنازعات. المحاسبة ونظام المعلومات) ويتكفل بمختلف الإجراءات الإدارية؛
- **القسم التقني:** وينقسم إلى أربعة مصالح (الاستقبال والتوجيه، إيداع ودراسة الملفات،متابعة المشاريع وصندوق الضمان).

وتعتبر مصالح هذا القسم هي حلقة الربط بين الشباب الذين يرغبون في إنشاء مؤسسات مصغرة والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، حيث تعمل مختلف هذه المصالح بشكل منسق فيما بينها، وتمثل كل مصلحة مرحلة معينة في دورة حياة إنشاء المؤسسة المصغرة في إطار فرع الوكالة لولاية المسيلة.

2- تسيير وتنظيم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية:

يسير الوكالة مجلس توجيهي ويديرها مدير عام الذي يقترح تنظيم الوكالة ويصادق عليه المجلس التوجيهي، كما تزود الوكالة بمجلس للمراقبة[1].

أ- المجلس التوجيهي للوكالة:

المجلس التوجيهي كان منذ نشأت الوكالة إلى غاية صدور المرسوم التنفيذي رقم 203-03 يتكون من الأعضاء التالية[2]:

- ممثل عن الوزير المكلف بالتشغيل؛
- ممتل عن الوزير المكلف بالداخلية والجماعات المحلية والبيئية؛
- ممثل عن الوزير المكلف بالمائية؛
- ممثل عن الوزير المكلف بالشؤون الخارجية؛
- معتل عن الوزير المكلف بالشباب؛
- ممثل عن الوزير المكلف بالتخطيط؛
- رئيس جمعية البنوك والمؤسسات المالية أو ممثل عنه.

ويتم تعيين أعضاء المجلس التوجيه بقرار من الوزير المكلف بالتشغيل، بناء على اقتراح من السلطات التي ينتمون إليها ولفترة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، وينتخب رئيس مجلس التوجيه نظرائه لمدة سنة واحد، ويساعده تائب رئيس ينتخب حسب نفس الأشكال وتقس المادة كما يجتمع مجلس التوجيه كل ثلاثة أشهر على الأقل، بدعوة من رئيسه أو بطلب من الوزير المكلف، كما

[1]- المادة 08-07 من المرسوم التنفيذي رقم 96-296، الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص13.

[2]- المادة 09 من المرسوم التنفيذي رقم 96-296 الجريدة الرسمية، ص13-14.

يمكن أن يجتمع في دورة غير عادية بدعوة من رئيسه أو باقتراح من ثلاثي أعضائه إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

ب- مدير الوكالة:

يعين المدير العام للوكالة بمرسوم تنفيذي يناء على اقتراح من الوزير المكلف بالتشغيل وتنتهي مهامه بالأشكال نفسها، ويضطلع المدير للقيام بالمهام التالي[1]:

يمثل الوكالة تجاه الغير ويمكنه أن يوقع كل العقود الملزمة للوكالة ويحرص على انجاز الأهداف المسندة للوكالة، ويتولى تطبيق قرارات مجلس التوجيه ويضمن سير المصالح ويمارس السلطة على جميع موظفي الوكالة، ويعين الموظفين حسب الشروط المنصوص عليها في التنظيم المعمول به .

كما يقدم في بداية كل سنة مالية تقريرا سنويا عن النشاطات، مرفقا بالحصائل وحسابات النتائج ويرفعه إلى الوزير المكلف بالتشغيل بعد موافقة مجلس التوجيه، ويعد مشروع النظام الداخلي للوكالة ويعرضه على مجلس التوجيه ليوافق عليه، ويحرص على احترام تطبيقه.

ج- لجنة المراقبة:

تتكون لجنة المراقبة في الوكالة من ثلاثة أعضاء، يعينهم مجلس التوجيه، ويعين رئيسا للجنة المراقبة من ضمن أعضائها للمدة التي تستغرقها مهمتها وتجتمع بحضور المدير العام في بداية كل ثلاثة أشهر، وعند الاقتضاء بطلب من مدير الوكالة أو عضوين من أعضاها، وتضطلع بالقيام بالمهام التالي:

[1]- المادة 21 من المرسوم التنفيذي رقم 96 -296 الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص15.

-تقديم للمدير كل الملاحظات أو التوصيات المفيدة عن أحسن الكيفيات لتطبيق البرامج والمشاريع التي شرعت فها الوكالة؛

-تدلي في التقارير الدورية وتقدم للمجلس، ملاحظاها وتوصياتها عن البيانات التقريرية لإيرادات الوكالة ونفقاتها وبرامج نشاطاتها، وكذا التقرير السنوي عن تسيير مدير الوكالة.

المبحث الثاني: مساهمة وكالة دعم وتنمية المقاولاتية بالمسيلة في تمويل المؤسسات المصغرة خلال الفترة (2012-2020).

خصص هذا المبحث لتناول أهم الخطوات التمويل من طرف الوكالة للمؤسسات الشبابية وأهم المؤسسات الممولة خلال الفترة 2012-2022.

المطلب الأول: خطوات التمويل

سيتم التطرق في هذا المطلب لأهم المراحل التي يسلكها الشاب من أجل إنشاء مؤسسة مصغرة:

1- المرحلة الأولى: إيداع ملف طلب إنشاء المؤسسة لدى الوكالة

أول خطوة تتبع في سبيل إنشائه مؤسسة مصغرة هي تحضير مجموعة من الوثائق،

لتكوين ملفين الأول إداري والثاني مالي، ويتم إيداعهما لدى فرع الوكالة الأقرب لمحل أقامته هذين الملفين يتكونان من ما يلي:[1]

ا-**الملف الإداري:** ويتكون من الوثائق التالية:

-طلب خطي للحصول على الامتيازات يوجه للسير العام للوكالة الوطنية دعم تشغيل الشباب؛

-شهادة ميلاد تحمل رقم الحالة المدنية (12)؛

-صورة طبق الأصل لبطاقة التعريف الوطنية؛

-وثائق تثبت المؤهلات السينية لصاحب المشروع (شهادة التعليم، شهادة عمل)؛

-شهادة إقامة لصاحب أو أصحاب المشروع؛

- تعهد بخلق مناصب شعل دائمة، بما في ذلك صاحب أو أصحاب المشروع إذا كان عمر المسير يتراوح مابين 35و 40 سنة؛

-شهادة الإعفاء من الخدمة الوطنية للسير الذي يتراوح عمره مابين 19 و20 سنة كاملة ولا تشترط هذه الشهادة عند سن من 20 إلى 40 سنة؛

-إثبات أن الشاب عاطل على العمل عن طريق وثيقتين:

• شهادة عدم الاشتراك في صندوق الضمان الاجتماعي للأجراءCNAS؛

• شهادة عدم الاشتراك في صندوق الضمن الاجتماعي لغير الأجراء CASNOS؛

- شهادة عدم فرض الضرائب؛

- تصريح شرفي.

ب - الملف المالي: ويتكون من الوثائق التالية:

[1]- منشورات داخلية لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، 2022.

- الفواتير الشكلية للعتاد معفية من الرسوم؛
- فاتورة شكلية لتأمينات متعددة المخاطر ؛
- كشف التهيئة من الرسوم؛
- دراسة تقنوا اقتصادية ملحقة بالميزانيات وجدول حسابات النتائج التقديري لمدة خمس سنوات.

2- المرحلة الثانية: دراسة الملف

يعد تقديم الملفين لفرع الوكالة يتولى المكلف بالدراسة فحص الطلب المقدم إليه من حيث استيفائه للشروط المنصوص عليها، ويقوم بالدراسة التقنو اقتصادية للملف، حيث تركز على الجوانب التالية:

- طبيعة المشروع المراد إقامته؛
- الموقع المختار لإقامة المشروع؛
- الوقت بداية تشغيل المشروع؛
- طبيعة المساعدات المراد الحصول عليها؛
- تأثير المشروع على البيئة؛
- عدد مناصب العمل التي يوفرها المشروع؛
- التعريف الدقيق للمنتج، من حيث طبيعته وخصائصه الفيزيائية؛
- خصائص الطلب والعرض الحالي والمستقبلي ومنه السياسة التجارية الواجب إتباعها للتعريف بمنتجات المشروع.

إن ما سبق ذكره سيسمح بمعرفة رقم الأعمال التقديري في ظل تلك الظروف، وصولا إلى الجانب التقني من حيث متطلبات المشروع للوسائل المادية والبشرية التي يتطلبها تنفيذ المشروع،

إضافة إلى تقدير تكلفته وأسلوب تمويله، مع إعداد الميزانيات التقديرية يمكن أخذ نظرة عن الوضعية المالية للمؤسسة المصغرة خلال خمس السنوات الأولى من عمر المشروع.

إضافة إلى ذلك، فإن للشاب المستثمر الحرية في أن يتولى القيام بالدراسة التقنو اقتصادية وإعداد الميزانيات التقديرية إما عند خبراء من خارج الوكالة، أو يعهد للقيام بها داخل الوكالة مقابل مبلغ يقدر بـ 1500 دج.

وبعد استيفاء مختلف جوانب دراسة الملفين، يتم إعلام صاحب المشروع بالقرار ، فإذا القرار هو قبول إنشاء مؤسسة مصغرة له شهادة تأهيل ويودع الملف التقنو اقتصادي على مستوى مصلحة التأهيل، وفي هذه الحالة يتوجه الشاب للمراحل 3و 5,4 إذا كان راغب في الاستثمار في صيغة التمويل الثلاثي، أما إذا كان راغب في صيغة التمويل الثنائي فينتقل مباشرة إلى المرحلة السادسة.

3- المرحلة الثالثة: إيداع الملف على مستوى الوكالة البنكية

يتوجه الشاب للبنك الذي اختاره والذي يرغب في تمويله، وهدا بهدف طلب قرض من وكالة بنكية من البنوك التي تتعامل معها الوكالة هي[1]

أ- البنك الوطني الجزائري BNA؛

ب- القرض الشعبي الجزائري CPA؛

ج- البنك الخارجي الجزائري BEA؛

د- بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.

هـ- بنك التنمية المحلية BDL.

[1]- معلومات أفادنا بها المدير الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالمسيلة، 2022.

وعند التوجه إلى الوكالة البنكية يجب أن يكون مرفق بالوثائق التالية:

أ- شهادة التأهيل؛

ب - الدراسة التقنو -اقتصادية؛

ج- طلب قرض من البنك؛

د- الفواتير والكشوف.

5-المرحلة الرابعة: دراسة الملف من طرف الوكالة البنكية:

تتم في هذه المرحلة دراسة الملف من طرف الوكالة البنكية، وهذا من أجل منح قرض للمؤسسة المصغرة، وهذا القرض متوسط الأجل يمنح لمدة 05 سنوات، حيث يتم دراسة الملف وفقا للشروط التقليدية المعمول بها في البنوك التجارية لمنح القرض، ويتم من خلالها التأكد من قدرة صاحب المشروع على تحقيق أرباح تمكنه من تسديد قيمة القرض في الآجال المحددة.

ومن أهم الشروط التي يفرضها البنك على صاحب المؤسسة المصغرة:

أ- المساهمة الشخصية: يشترط البنك على صاحب المشروع فتح حساب له في البنك حتى يودع فيه مساهمته، وتختلف هده المساهمة حسب مستوى التمويل.

ب- تسوية الوضعية الإدارية: زيادة على الشرط السابق يقوم البنك بدراسة الملف وسمعة صاحب المشروع ويتعرف على قدراته الانتمائية عن طريق مقابلته، ودراسة ما يحيط بالمشروع من كل الجوانب مع التأكد من قيامه بكل الإجراءات الإدارية.

ج- تقديم ضمانات: قد يطلب البنك ضمانات مختلفة لمنح القرض وهدا بهدف مواجهة خطر عدم التسديد، لكن الضمانات تختلف في حالة تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية دعم تشغيل الشباب وأهم هذه الضمانات ما يلي:

- **الضمانات الشخصية:** تتمثل هذه الضمانات في أن يتولى شخص طبيعي أو معنوي، بالنيابة عن شخص طالب القرض في حالة إعساره عن دفع ديونه تجاه البنك، شرط أن يكون الشخص الضامن ذو ملاءة مالية، وسمعة جيدة تخوله لأداء هذا الدور.

وقد يتمثل الضمان الشخصي في صندوق الكفالة المشترك لضمان أخطار القروض والذي يقوم بتعويض البنك في حاله إعسار صاحب المؤسسة المصغرة على تسديد ديونه في حدود 70% من الأصول والفوائد الباقية المستحقة للتسديد.

اشتراك المؤسسة المصغرة في الصندوق يتم بعد الحصول على الموافقة البنكية، وقد حدد مبلغ الاشتراك السنوي في الصندوق خلال مدة القرض البنكي 3.5%من مبلغ القرض، كما يتم تأمين العتاد وتجهيزات المؤسسة المصغرة، وفي حالة تعرض أصول المؤسسة للأخطار فإن البنك يستفيد من مبلغ التعويض الني تسدده شركة التأمين.

- **الضمانات الحقيقية:** تتمثل الضمانات الحقيقية في الرهن الحيازي للعتاد والتجهيزات، والرهن الحيازي هو عقد يضع بموجبه صاحب المشروع شيئا لدى البنك بغرض ضمان الدين، حيث يخرج الشيء المرهون عن ملكية صاحب المشروع ويبقى كضمان لدى البنك خلال فترة الاعتماد.

إضافة إلى ذلك، فإن المدة المحددة لدراسة ملف القرض المقدم من طرف المؤسسة المصغرة على مستوى البنك هو ستة أشهر، وقد تتقلص إلى ثلاثة أشهر.

6-المرحلة الخامسة: الموافقة البنكية

تتمثل هذه المرحلة في الحصول على الموافقة البنكية لمنح القرض، وإتحاد القرار بمنح القرض من عدمه يتم على مستوى الوكالة البنكية التي يودع بها صاحب المشروع ملفه، وهذا

على عكس ما يحدث سابق، حيث القرار النهائي يعد من صلاحيات المديريات الجهوية وأحيانا لجنة القرض في المديريات العامة.

بعد حصول صاحب المؤسسة المصغرة على الموافقة البنكية لمنح لقرض يمر إلىالموالية.

7-المرحلة السادسة: العودة إلى فرع الوكالة

بعد الحصول على الموافقة البنكية يقدم صاحب المشروع للوكالة البنكية الوثائق التالية:

-رقم شهادة التأهيل؛

- الموافقة البنكية (التمويل الثلاثي)؛
- وصل دفع المساهمة الشخصية؛
- فاتورة شكلية للعتاد؛
- فاتورة شكلية لتأمين عل العتاد؛
- سجل التجاري أو بطاقة حرفي أو بطاقة فلاح أو ترخيص بالاستغلال؛
- عقد كراء أو عقد ملكية؛
- القانون الأساسي للمؤسسة (شخصية معنوية).

للإشارة هنا، أن الشكل القانوني للمؤسسة المصغرة كغيرها من المؤسسات الأخرى يمكن أن يأخذ أيشكل من الأشكال القانونية التي ينص عليها القانون الجزائري، غير أن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية حددت أربعة أشكال قانونية يمكن للمؤسسة المصغرة أن تأخذها والتي تتناسب مع مختلف الخصائص التمويلية التي تضعها الوكالة وهذه الأشكال هي:

- شركة التضامن (SNC)؛
- شركة الشخص الوحيد ذات المسؤولية المحدودة (EURL)؛

- شركة ذات مسؤولية محدودة (SARL)؛
- شخص طبيعي.

7- المرحلة السابعة والثامنة: قرار منح الامتيازات

في هذه المرحلة يتحصل صاحب المشروع على قرار منح الامتيازات من طرف الوكالة، بالإضافة إلى قائمة التجهيزات، ويتم توقيع شروط بينه وبين الفرع مع الإمضاء على سندات لأمر ببقية مبلغ القرض بدون فائدة الممنوح، وما يلاحظ هنا أن المستثمر يمكن أن يقع في مشكل ارتفاع سعر العتاد المراد شرائه، نظرا لطول إجراءات المرحلة الأولى ويتحمل صاحب المشروع دفع فارق السعر الذي قد يؤدي به إلى عدم استكمال الإجراءات.

8- المرحلة الثامنة: تحويل القرض بدون فائدة من الوكالة

يتوجه صاحب المؤسسة المصغرة في هذه المرحلة إلى مصلحة المحاسبية والتمويل لتحويل مبلغ القرض لحساب المؤسسة المصغرة، وذلك بعد دفع مساهمته الشخصية وتسليمه الأمر باستلام صك المورد لجلب العتاد.

9- المرحلة التاسعة: اقتناء العتاد بواسطة صك بنكي

يقوم البنك في هذه المرحلة بدفع مساهمته وتسليم صك لمورد صاحب المشروع والذي يقوم بدوره بجلب العتاد، كما تشمل هذه المرحلة تهيئة مكان إقامة الشروع والدخول في مرحلة الاستغلال.

10- المرحلة العاشرة: معاينة ومتابعة انطلاق المشروع

في هذه المرحلة يأتي دور مصلحة المتابعة لمعاينة انطلاق المشروع، لتفادي أي انحرافات أو استغلال غير عادي للتجهيزات أو العتاد المستلم، أي لضمان تنفيذ سليم للمشروع.

11- المرحلة الثانية عشر: قرار منح الامتيازات بالاستغلال من طرف فرع الوكالة

تتم في هذه المرحلة إجراءات تسليم قرار منح الامتيازات الخاصة بالاستغلال لتقديمها إلى مصلحة الضرائب للاستفادة من الإعفاءات الضريبية.

المطلب الثاني: المؤسسات المصغرة المحدثة والممولة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالمسيلة خلال الفترة: 2012-2020.

سيتم في هذا المطلب عرض نشاطات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (وكالة دعم وتشغيل الشباب سابقا) بالمسيلة والمشاريع التي تم اعتمادها خلال الفترة 2012-2022.

1- المشاريع المصغرة المحدثة خلال الفترة 2012-2020

تظهر المعطيات المبينة في الجدول رقم (01) مجموع المشاريع التي تم تمويلها من قبل وكالة المسيلة خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2012 إلى غاية سنة 2020 أين بلغ العدد الإجمالي للمؤسسات المصغر 3356 مؤسسة، وما يلاحظ من ذات الجدول أن هناك تناقص في عدد المشاريع المجدولة من قبل الوكالة خلال الفترة 2012—2020.

جدول رقم (04): توزيع عدد المشاريع المصغرة خلال الفترة 2012-2020

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المجموع
عدد المشاريع المحدثة	1293	584	579	373	235	35	67	120	70	3356

المصدر: وكالة ANADE، مصلحة التكوين فرع المسيلة، 2022

2- توزيع المشاريع المصغرة حسب الجنس:

ما يلاحظ من خلال الجدول رقم (02) أن أغلب المشاريع الممولة من طرف الوكالة بالمسيلة تعود لفئة الذكور، وهذا راجع إلى ضعف المقاولة النسوية في الولاية، ويعود ذلك لأسباب مختلفة منها العادات والتقاليد السائدة في المجتمع،والتي تجعل العمل حكرا على الرجال، إضافة إلى رغبة النساء في الظفر بوظائف ثابتة.

جدول2 رقم (05): توزيع عدد المشاريع المصغرة حسب الجنس خلال الفترة 2012-2020

السنة	الإناث	الذكور
2012	77	1216
2013	34	550
2014	40	539
2015	31	342
2016	14	221
2017	4	31
2018	33	34
2019	7	113
2020	10	60
	المجموع	المجموع
	250	3106

المصدر: وكالةANADE، مصلحة التكوين فرع المسيلة، 2022

3- توزيع المشاريع المصغرة حسب المستوى الثقافي:

يتضح من خلال الجدول رقم (03) أن المستفيدين من الوكالة هم أصحاب مستوى مختلفة وهذا كون الدولة تولي أهمية بالغة لتسخير كافة الإمكانات لتشجيع فئة الشباب بمختلف مستوياتهم الثقافية، كما يلاحظ أن فئة الجامعيين هي الفئة بعدد قليل من الوظائف نظرا لأنهم

يفضلون التوجه للعمل في الوظائف الحكومية، وهو الأمر الذي دفع بالوكالة إلى إبرام اتفاقيات شراكة مع الجامعة متمثلة في إنشاء دار المقاولاتية والتي تهدف إلى تشجيع الطلبة الجامعيين إلى دخول عالم المقاولاتية.

جدول رقم(06): توزيع عدد المؤسسات حسب المستوى الثقافي خلال الفترة 2012-2020

الوظائف	جامعي	ثانوي	ابتدائي	متوسط	تكوين مهني	السنة
1293	69	202	180	798	44	**2012**
584	31	65	57	341	90	**2013**
579	46	60	55	216	202	**2014**
373	35	27	28	67	216	**2015**
235	22	5	5	15	188	**2016**
35	15	0	0	1	19	**2017**
67	27	0	0	0	40	**2018**
120	33	0	0	0	87	**2019**
70	24	0	0	0	46	**2020**
المجموع						/
3356	**302**	**359**	**325**	**1438**	**932**	/

المصدر: وكالة ANADE، مصلحة التكوين فرع المسيلة، 2022

المطلب الثالث: تمويل المؤسسات المصغرة من طرف الوكالة خلال الفترة: 2012-2020.

خصص هذا المطلب لعرض عدد المؤسسات المصغرة الممولة من طرف وكالة المسيلة حسب نوعية التمويل وحسب قطاع النشاط.

1- توزيع المؤسسات المصغرة حسب صيغ التمويل:

يلاحظ من الجدول رقم (04)ارتفاع نسبة التمويل الثلاثي على التمويل المختلط والتمويل الذاتي، وذلك لانخفاض المساهمة الشخصية في التمويل، إضافة لكون صيغة التمويل الثلاثي تم الاعتماد عليها في أغلب المشاريع المصغرة لخلوها من الفوائد البنكية.

جدول رقم (07): توزيع عدد المؤسسات المصغرة حسب نوعية التمويل خلال الفترة 2012-2020

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المجموع
عدد المشاريع المحدثة	1293	584	579	373	235	35	67	120	70	3469
التمويل الذاتي	0	0	0	0	0	0	0	0	5	5
مختلط	36	18	8	2	1	3	4	5	1	81
ثلاثي	1257	566	571	371	234	32	63	115	64	3378

المصدر:وكالةANADE، مصلحة التكوين فرع المسيلة، 2022

2- توزيع المؤسسات المصغرة حسب النشاط

يظهر الجدول رقم (05) قطاع الخدمات يعتبر أهم قطاع يستقطب فئة الشباب لإنشاء مؤسسات مصغرة عبر الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في ولاية المسيلة، أي بما يعادل 964 مؤسسة، يليه قطاع الفلاحة، حيث أغلبها مؤسسات تختص في زراعة الحبوب وتربية الأبقار، ويأتي قطاع نقل البضائع بـ 650 مؤسسة، ثم قطاع الصناعة.

ما يمكن الإشارة إليه هنا أن غالبية الشباب يتجهون إلى المشاريع مضمونة الربح وبأقل المخاطر، مثل الخدمات والمهن الحرة وأعمال الصيانة، حيث أن هذه المشاريع لا تحتاج إلى مؤهلات عالية.

جدول رقم (08): توزيع المؤسسات المصغرة حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2012-2020

السنة	الفلاحة	الحرف	البناء والاشغال العمومية	الري	الصناعة	أعمال الصناعة	المهن الحرة	الخدمات	نقل البضائع	نقل المسافرين	نقل المبرد
2012	46	11	46	0	92	11	36	435	579	11	**26**
2013	72	16	54	1	97	20	23	234	63	0	**4**
2014	166	17	81	0	83	31	25	167	8	0	**1**
2015	137	10	50	0	79	24	17	56	0	0	**0**
2016	115	7	22	0	30	19	7	35	0	0	**0**
2017	11	1	2	0	1	1	7	12	0	0	**0**
2018	14	0	19	0	13	9	8	4	0	0	**0**
2019	62	2	11	0	16	9	13	7	0	0	**0**
2020	22	1	7	0	12	9	12	7	0	0	**0**
المجموع											
	688	70	305	1	448	143	158	964	650	11	**31**

المصدر: وكالة ANADE، مصلحة التكوين فرع المسيلة، 2022

ما يمكن استخلاصه مما تقدم أن طرق التمويل المفضلة بالنسبة لفئة الشباب هو التمويل الثلاثي، إضافة إلى أن القطاعات ذات الأولوية بالنسبة لهم في إنشاء مؤسسات مصغرة هي قطاعات الخدمات، الفلاحة والنقل، كونها القطاعات الأقل مخاطر والأكثر ربحية.

خلاصة الفصل:

من خلال الفصل التطبيقي حولنا عرض لنشاطات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية المسيلة ودورها في تمويل المؤسسات المصغرة،حيث تم في المرحلة الأولى من التحليل عرض أهم الخطوات أو مراحل إنشاء المؤسسات المصغرة والإطار القانوني وطرق التمويل المختلفة، كما تم تخصيص المرحلة الثانية من التحليل إلى عرض وإحصاء عدد المؤسسات المصغرة الممولة من طرف الوكالة وتوزيعها حسب الجنس والمستوى الثقافي.

وما يمكن استنتاجه من عرض الإحصائيات حول نشاطات الوكالة بالمسيلة خلال الفترة 2012-2020 أن هناك مساهمة فعلية للوكالة خلال الفترة في تمويل المؤسسات المصغرة وفي تذليل الصعوبات أمام فئة الشباب وتوجيههم بما يحقق أهدافهم، رغم تقلص عدد المؤسسات من سنة إلى أخرى.

خاتمة

الخاتمة:

تعتبر المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة إحدى الركائز الأساسية التي يعول عليها في تطوير الاقتصاد، خاصة في ظل التغيرات السريعة والمتعاقبة في مستويات التكنولوجيا وتعدد الأزمات الاقتصادية، والجزائر من بين الدول التي تهتم بقطاع المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسط كسياسة للنهوض بالاقتصاد الوطني محاولة منها للتقليص من التبعية لقطاع المحروقات.

في هذه الدراسة حاولنا إعطاء لمحة عن مختلف هيئات الدعم لقطاع المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة من حيث الإطار القانوني والتمويلي، مع التركيز على نشاطات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية – فرع المسيلة في تمويل المؤسسات المصغرة خلال الفترة 2012-2020، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1- نتائج الدراسة:

توصلت هذه الدراسة في جانبيها النظري والتطبيقي إلى جملة من النتائج نذكر منها:

أ- أثبتت المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة فعاليتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال قدرتها المتميزة في توفير مناصب الشغل وخلق قيمة مضافة وتحقيق زيادة في الناتج المحلي.

ب- تأخذ المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة عدة أشكالا وفقا لتنوع المجالات والأنشطة الاقتصادية.

ج- تسعى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية- فرع المسيلة إلى إعطاء فرص إنشاء مؤسسات مصغرة لشباب الولاية وتشجيعهم على ذلك.

د- تعمل الوكالة على تجسيد سياسات الداعمة للمشاريع المصغرة من خلال التنسيق بين مختلف الهيئات المرافقة لها.

هـ- يرجع تراجع المشاريع الممولة من طرف الوكالة في السنوات الأخيرة إلى الشكوك حول مشروعية الفائدة المقدمة من طرف البنك.

و-وجود مخاطر تواجه المشاريع المصغرة ناتجة من إغراق السوق بالسلع الأجنبية على حساب المنتج المحلي.

ز- ميول الشباب للاستثمار في قطاعات الخدمات والفلاحة والنقل لانخفاض المخاطر وتحقيق الربح السريع.

2-نتائج اختبار الفرضيات:

أ- الفرضية الأولى: يعتبر قطاع المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة من المحركات الرئيسية لعجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر، وتمويلها ضمان لنجاحها.

أثبتت الدراسة انه يمكن اعتبار قطاع المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة محركا رئيسيا لعجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر، ونجاعة سياسات تمويله هي ضمان لنجاحه، وهو ما يثبت صحة هذه الفرضية.

ب- الفرضية الثانية: الهيئات الداعمة والممولة للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة لها دور فعال في استمراريتها وبقائها.

لقد أثبتت الدراسة التطبيقية أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال فترة الدراسة كانت الداعم الرئيسي للمشاريع من حيث التمويل والمرافقة، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

ج- الفرضية الثالثة: تساهم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في المسيلة في مرافقة المؤسسات المصغرة وتوفير عدة أشكال تمويلية لها خاصة خلال الفترة 2012-2020.

لقد أثبتت الدراسة الميدانية المساهمة الفعالة للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية على مستوى ولاية المسيلة في تنويع التمويل وتذليل كل الصعاب أمام الشباب أصحاب المشاريع المصغرة للاستفادة من القروض البنكية (التمويل الثلاثي أو الثنائي) وهو ما يثبت صحة هذه الفرضية.

3-اقتراحات الدراسة

على ضوء النتائج المتوصل إليها، نود أن نقدم بعض الاقتراحات التي نراها مناسبة لمعالجة بعض الثغرات في عمليات الدعم والتمويل وهي كما يلي:

أ- توعية فئة الشباب بأهمية الهيئات الداعمة للمشاريع المصغرة ودورها الفعال في دعم وتمويل هذه المشاريع.

ب- تكثيف الجهود الخاصة بالسياسات الداعمة للمؤسسات المصغرة والتنسيق أكثر بين مختلف الهيئات المرافقة لها.

ج- العمل على ترسيخ الشفافية في مؤسسات التمويل من خلال جعل الحسابات مكشوفة ودقيقة بهدف إقناع فئة الشباب المستثمر بمصير الأموال التي يستفيدون منها.

د- ضرورة توفر مرونة أكثر في المحيط الإداري والمالي الذي يشكل دعما للمشروعات المصغرة.

هـ- تناقص عدد المشاريع المصغرة بولاية المسيلة خلال فترة الدراسة راجع لميول فئة الشباب للوظائف الحكومية، وهو ما يتطلب إعادة النظر في سياسات الدعم القائمة وجعلها أكثر شفافية وأكثر بساطة.

و- عزوف الشباب أصحاب المشاريع المصغرة على قطاعات الخدمات والفلاحة والنقل، وعدم إعطاء أهمية كافية لبقية القطاعات يجعل من الضروري وضع سياسة توجيهية للمشاريع المصغرة بما يحقق أهداف التنمية المحلية.

4-آفاق الدراسة:

لقد حاولت الدراسة الإلمام بجميع جوانب الموضوع، إلا أننا لمسنا بعض الجوانب المكملة للموضوع ونقترح أن تكون دراسات مستقبلية وأهمها:

أ- دراسة تحليلية لآليات تمويل المشروعات المصغرة بالجزائر.

ب- دراسة العلاقة بين سياسات الدعم والميل الحدي للاستثمار لفئة الشباب.

ج- دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في تشجيع العمل الإبداعي المقاولاتي.

وفي الأخير نتمنى من الله العلي القدير أن نكون قد وفقنا إلى حد ما في الإلمام بجوانب الموضوع ويبقى المجال مفتوح للتعمق في التحليل والإثراء.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

1.صفوت عبد السلام، اقتصاديات الصناعات، دار النهضة العربية، 1993، القاهرة.

2.عبد المطلب عبد المجيد، اقتصاديات تمويل المشروعات، الدار الجماعية، مصر، 2009،

3.خوني رابح حساني رقية، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية الإسكندرية.

ثانيا: الرسائل الجامعية

1. مميش سلمى، آثار الصدمات النفطية على الدعم الحكومي لقطاع السكن في الجزائر خلال 1996-2017، رسالة دكتوراه مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية،2018.

2. حنصل أبو بكر، إستراتيجية الدعم الحكومي المطبقة فبي الجزائر من منظور الفعالية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية، رسالة دكتوراه، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، 2017.

3. رقاني رابح، أبعاد واتجاهات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2014.

4. حميدي يوسف، مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة، أطروحة دكتورا غير منشورة، جامعة الجزائر 2008.

5. لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة الجزائر 2005..

ثالثا: المجلات

1. هيفاء نجيب مهدور، الدعم الحكومي في الفكر الاقتصادي، مجلة الاقتصاد الخليجي، ع23، 2012.

2.عبد القادر محمد، سعود فياض الفياض، الصناعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية: الدور والمعوقات، مجالات التعاون الصناعي، العدد60، الدوحة، 1992.

رابعا: الملتقيات

1.عبد الله بن لوناس وآخرون، تكامل آليات التشغيل مع المؤسسات ص وم لتحقيق التنمية في الجزائر، مجمل مداخلات الملتقى الوطني الأول، جامعة بومرداس، 18 –19 ماي 2011

2. رابح خوني وحساني رقية، أفاق تمويل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، بحوث الأعمال الدورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، الجزائر 2004.

3.محمد عبد الحليم عمر، التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية، ملتقى الدولي حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، الجزائر أيام 25–28 ماي 2003.

4. ناصر سليمان ومحسن عواطف، الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، فيفري 2011.

5. قدي عبد المجيد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودورها في التنمية الأغواط 8 –9 أبريل 2002، .

6. أحلام ساري نوال بوعلاق، أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، الملتقى الوطني الأول حول: دور المؤسسات الصغيرة المتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال فترة 2000–2010، جامعة بومرداس،18–19 ماي2011.

خامسا: المواد القانونية

1.المادة 08-07 من المرسوم التنفيذي رقم 96-296، الجريدة الرسمية.

2.المادة 09 من المرسوم التنفيذي رقم 96-296، الجريدة الرسمية.

3. المرسوم التنفيذي رقم -20 329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020، الجريدة الرسمية.

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة الإجابة على الإشكالية القائمة والمتعلقة بأساليب دعم وتمويل المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة والصعوبات التي تواجهها، وذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية بوكالة دعم تشغيل الشباب بالمسيلة تغطي الفترة: 2012-2020، تلقي الضوء على أساليب دعم وتمويل المشروعات المصغرة لفئة الشباب.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أنه رغم التراجع الملحوظ في هذه المشاريع خلال الفترة، تبقى سياسات الدعم الحكومي ضرورية لضمان استمرارية عجلة التنمية المحلية بالولاية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات المصغرة، هيئات الدعم الحكومي، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

Abstract:

This study aimed to answer the existing problem related to the methods of supporting and financing micro, small and medium enterprises and the difficulties they face, by conducting an empirical study at the Youth Employment Support Agency in M'sila covering the period: 2012-2020, shedding light on the methods of supporting and financing micro-enterprises for the youth people.

This study concluded that despite the noticeable decline in these projects during the period, government support policies remain necessary to ensure the continuity of local development in the state.

Keywords: Micro-enterprises, Government Support Agencies, ANADE.

Résumé:

Cette étude visait à répondre à la problématique existante liée aux modalités d'accompagnement et de financement des micro, petites et moyennes entreprises et aux difficultés auxquelles elles sont confrontées, en réalisant une étude empirique à l'Agence d'Appui à l'Emploi des Jeunes à M'sila couvrant la période : 2012-2020 , mettant en lumière les modalités d'accompagnement et de financement des micro-entreprises pour les jeunes.

Cette étude a conclu que malgré la baisse notable de ces projets au cours de la période, les politiques de soutien gouvernementales restent nécessaires pour assurer la continuité du développement local dans l'État.

Mots clés: Micro-entreprises, Agences Gouvernementales d'Appui, ANADE.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): بايدي مسعود المولود(ة) بتاريخ: 11.01.1987 ب: عين الحجل المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو رخصة السياقة) رقم: 090841 الصادرة بتاريخ: 03.08.2023 عن: بلدية الحجل

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم التسيير تخصص: إدارة مالية خلال السنة الجامعية: 2024/2025

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان" :

مساهمة ميكانيزمات الدعم في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (2012 - 2020)

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: ...../...../.....

التوقيع و البصمة

.....

حضر امامنا للامضاء

السيد (ة): بايدي مسعود

بوطي سايح في: 2025/05/12

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

معة محمد بوضياف بالمسيلة

بة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مم: .....

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: بليل حسين المولود(ة) بتاريخ: 1995/04/27 ب: أولاد سي ابراهيم

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 282911/377 الصادرة بتاريخ: 2017/06/29 عن: بلدية المعاريف

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: إدارة مالية تخصص: تسيير مالية خلال السنة الجامعية: 2021/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**: مساهمة هيئات الدعم الحكومي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2012/2020

.....

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: ...../...../.....

التوقيع و البصمة

.....

شوهد وصودق على إمضاء السيد: بليل حسين للمعاريف في: 14 جوان 2022 رئيس المجلس الشعبي البلدي

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي وبتفويض منه مفوض الحالة المدنية السيد/ سالم زكريا

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم : علوم التسيير

رقم: ...../...../.....

المسيلة في: 2022/05/

إلى السيد: السيد مدير الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب - وكالة المسيلة

الموضوع: طلب مساعدة الطلبة على إجراء التربص الميداني.

سيدي المحترم، تحية طيبة و بعد...

في إطار انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والإداري، ومن أجل مساعدة الطلبة في إعدادمذكرات التخرج ، التي تدخل ضمن متطلبات نيل **شهادة الماستر** في **شعبة:** ..... تخصص : .....

فإنه يشرفنا أن نطلب من سيادتكم مساعدة الطلبة المذكورين في الجدول أدناه، على إجراء تربصهم الميداني بمؤسستكم.

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الطلبة:

الرقم	الاسم واللقب	رقم بطاقة الطالب	رقم ب.ت.و/ ر.س	الإمضاء
01	الحسين بليل	171737094400	64500 38	
02	مسعود نبيلة	200770017300	09008 42	

عنوان المذكرة: مساهمة صيغ الحوكمة في تعزيز الاستدامة المؤسسية دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2020-2021)

المشرف(الاسم و اللقب و الإمضاء)	هيئة التربص (الإمضاء والختم)	رئيس القسم(الإمضاءوالختم)
أ.د. عبد الحميد مرحوم	مدير الوكالة الولائية لدعم وتشغيل الشباب	رئيس قسم علوم التسيير